واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية

(مصر أنموذجًا)

أ.د/ مفيدة إبراهيم علي عبد الخالق

أستاذ الأدب والنقد

وعميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بكفر الشيخ – بجامعة الأزهر

Prof-mofeda@azhar.edu.eg

واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية (مصر أنموذجا)

مفيدة إبراهيم علي عبد الخالق
قسم الأدب والنقد – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – كفر الشيخ – جامعة الأزهر – مصر
البريد الإلكتروني : prof-mofeda@azhar.edu.eg

الملخص :

لا شك أن المشاركة السياسية لها أثر عظيم على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة ؛ وعلى مستوى الفرد حيث تنمي الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية ، والواقع أن المشاركة السياسية ليست من قبيل الديكور ولا يكتفي أن يقال بشأنها أن نوابا رجالا كانوا يطرحون من القضايا ومشروعات القوانين ما يحقق مصالح النساء .ذلك لأن مشاركة المرأة السياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بوضعها في هذا المجتمع والدرجة التي بلغها تطوره ، كما تعتبر مؤشرا على مدى التطور الديمقراطي في البلاد. وأن مشاركة المرأة سياسيا تعد سبيلا للارتقاء بظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما تمثل نتاجا لما حققته المرأة في كافة الجوانب المجتمعية. ولقد شاركت المرأة المصرية منذ مطلع التاريخ مع الرجل في جميع مراحل الحياة وفي شتProf-mofeda ى المجالات، وساعدت في خلق المجتمع المصري. وعلى الرغم من أهمية الدور السياسي للمرأة العربية عامة والمصرية خاصة إلا أنه يأتي في وضع لا يتناسب مع مكانتها المجتمعية. ويجب أن تسعى المرأة إلى توجيه قدرتها نحو ما يحقق لها مصالحها المتمثلة في عدم انتهاك آدميتها وتوفر لها تعليم أفضل وخدمات صحية أجود ومساهمة عادلة في النشاط الاقتصادي .وأن تعي دورها السياسي والذي لا يتعارض مع الدين بأي حال من الأحوال فمنذ صدر الإسلام حملت السيف وداوت الجروح وأجارت المستجير وبايعت وعارضت. فالمرأة المصرية تستحق أكثر من ذلك بكثير وتستحق أن تكرم بدل أن تهمش ويأتي عليها الوقت التي نبحث لها في عن دور في الحياة السياسية الجديدة ... فوجود المرأة المصرية في الحياة السياسية يصب في مصلحة الوطن و سيكون إضافة لمصر كلها.

الكلمات المفتاحية : **واقع – المشاركة السياسية – المرأة العربية**

The reality of Arab women's political participation (Egypt as a model)

Moufida ibrahim ali abdel khaleq

Department of literature and criticism - college of islamic and arabic studies for girls - kafr el-sheikh - al-azhar university - egypt

E-mail : prof-mofeda@azhar.edu.eg

Abstract:

There is no doubt that political participation has a great impact on individuals and the general policy of the state. At the level of the individual, where a sense of dignity, value and importance is developed. In fact, political participation is not like decoration, and it is not sufficient to say about it that men's representatives used to raise issues and draft laws that would achieve the interests of women. This is because women's political participation is directly related to their status in this society and their rank. It has reached its development, and is also an indication of the extent of democratic development in the country. And that women's political participation is a way to improve their economic and social conditions, as well as a product of what women have achieved in all aspects of society. Since the beginning of history, Egyptian women have participated with men in all stages of life and in various fields, and helped create the Egyptian society. Despite the importance of the political role of Arab women in general and Egyptian women in particular, it comes in a situation that is not commensurate with her societal position. The woman must seek to direct her ability towards achieving her interests represented in not violating her humanity, providing her with better education, better health services, and a fair contribution to economic activity. And rented the tenant and pledged allegiance and opposed. The Egyptian woman deserves much more than that and deserves to be honored instead of being marginalized and the time comes when we are looking for her to find a role in the new political life... The presence of the Egyptian woman in the political life is in the interest of the country and will be an addition to all of Egypt.

Keywords: Reality - Political Participation - Arab Women

المقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً هاماً من المؤشرات التي نقيس بها مدى فاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع .

وعلى الرغم من أهمية الدور السياسي للمرأة العربية عامة والمصرية خاصة إلا أنه يأتي في وضع لا يتناسب مع مكانتها المجتمعية ، خاصة بعد الدور البارز في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ م بمصر والذي غيبت عنه في الآونة الأخيرة .

وعلى الرغم من دورها الفاعل في هذه الأحداث ، حيث كانت في الصفوف الأمامية بميدان التحرير وقدمت شهيدات وجريحات، كما لعبت دورا بارزا تجلى في عمليات الحشد و التحفيز للثوار والمتظاهرين، إلا أن الحضور السياسي الفعلي للمرأة المصرية ، في مؤسسات الدولة وأروقة صنع القرار خلال هذه المرحلة بدا متواضعا إلى حد يبعث على القلق بشأن دورها وفرص تمكينها في مصر الجديدة ألم يأن الأوان من هذا المنطلق لتدرك المرأة مدى قدرتها الهائلة التي تمتلكها والتي يمكن أن تؤثر بها على العالم أجمع وتمثيلها بشكل أفضل على المشاركة السياسية وذلك من خلال عدة محاور أهمها:

أولا : التطور التاريخي لدور المرأة السياسي .

ثانيا: الدور السياسي للمرأة من خلال أرقام وإحصاءات .

ثالثا: الدور المرتقب للمرأة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م .

رابعا: الدور المشرف للمرأة في ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م .

أولا : التطور التاريخي لدور المرأة السياسي :

لقد شاركت المرأة المصرية منذ مطلع التاريخ مع الرجل في جميع مراحل الحياة وفي شتى المجالات، وساعدت في خلق المجتمع المصري.

وعلى مدى العصور يوضح التاريخ أن المرأة المصرية أثبتت أنها قادرة على القيادة والريادة على أعلى مستوى منذ قديم الزمن؛ فسطرت في العصور القديمة والحديثة أسطراً من النجاح في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة.

ويعود أول ظهور سجله التاريخ للمرأة المصرية إلى العصر الفرعوني للملكة "حتشبسوت" حيث تساوت مع الرجل وتقلدت أمور السياسة والحكم فقد حكمت "حتشبسوت" مصر وكان لها دور تاريخي في ازدهار الدولة في جميع المجالات الدينية والتجارية والسياسة الداخلية والخارجية، وعلى هذا النهج سارت "نفرتيتي" و"كليوباترا."

ولم يقتصر الأمر على تلك الفترة القديمة من التاريخ المصري، فقد شهدت مصر حكما لسيدة أخرى وهي "شجرة الدر" وهي من سيدات العصر الأيوبي والتي سيظل التاريخ يذكرها دائماً .

وكانت مصر في ذلك الوقت دولة إسلامية وهذا ما يؤكد حقيقة أن الدين الإسلامي لم يكن يوما ما ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية كما يدعي البعض! بل إنه في ظل انتشار الإسلام في مصر تولت سيدة حكم البلاد وكان لها بصمة واضحة في ارتفاع شأن مصر؛ وجاء غيرهن الكثير ممن تقلدن أمور الحكم، واشتغلن بالسياسة عبر مراحل التاريخ المختلفة .

وكانت المرأة ولازالت جزءا من ثقافة صناعة الحياة المصرية فكان لها الدور الفعال في الثورات منذ أن خرجت جنبا إلي جنب مع الرجل في ثورة ١٩١٩ المصرية واستشهدت؛ وكان ذلك دلالة واضحة علي انخراطها في الحركة الوطنية المصرية رافضة السلبية والدور المهمش لها.

وقد شهد لها وحياها الزعيم الراحل سعد زغلول و اعترف بشجاعتها ودورها في ثورة ١٩١٩ قائلا في أول خطاب له بعد عودته من المنفى: "لتحيا السيدة المصرية" وكان بعدها أول اعتراف بدور المرأة في المجتمع .

وبالرغم من ذلك فقد صدر دستور ١٩٢٣ دون أن يعطيها حقوقها السياسية! ما أدى إلى تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة على هذه الحقوق ، إلى أن تم تأسيس أول حزب سياسي للمرأة تحت اسم الحزب "النسائي المصري" عام ١٩٤٢ وطالب "الاتحاد النسائي المصري" في عام ١٩٤٧ بضرورة تعديل قانون الانتخاب بإشراك النساء مع الرجال في حق التصويت وضرورة أن يكون للمرأة جميع الحقوق السياسية وعضوية المجالس المحلية والنيابية[١] .

كما خرجت مظاهرات نسائية خلال المؤتمر النسائي الذي عقد في ١٩ فبراير عام ١٩٥١ تهتف بأن البرلمان للنساء والرجال .

ثم كانت بعد ذلك ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لترسخ مفهوم مشاركة المرأة أكثر فأكثر في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نص دستور ١٩٥٦ على منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة ، وبناء على ذلك دخلت المرأة المصرية لأول مرة البرلمان إثر انتخابات عام ١٩٥٧ ... وكان حصول المرأة على حقوقها السياسية بداية لتمتعها بمزيد من الحقوق الأخرى مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعليا، وفي الاعتراف بها كقوة إنتاجية على قدم المساواة مع الرجل .

وقد توج هذا التطور بتعيين أول وزيرة للشئون الاجتماعية في مصر عام ١٩٦٢، ومن ذلك التاريخ استمر إسناد مناصب سياسية للمرأة وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة فأصبحت وزيرة واشتركت في الحياة الحزبية وتولت مناصب قيادية داخل تلك الأحزاب، وتوج ذلك بتعيينها قاضية وباتت عنصرا مهما ومؤثرا في عملية الإصلاح السياسي التي شهدتها البلاد خلال الفترة الأخيرة. إن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة ، لجملة من العوامل

الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية ، تتضافر في سبيل تحديد بنية المجتمع المعنى ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما أساسيا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة .

ويمكن تعريف المشاركة السياسية : بأنها مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة ، فهو مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار[٢].

ومن هُنا تعتبر المشاركة السياسية ، بمثابة التعبير العملي الاجتماعي الجديد ، لا في مفهومه فحسب بل في واقعه العملي أيضاً . إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكد عليه كل يوم .

فهي تُعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها كل يوم لا بين المسلمين والمسيحيين أو اليهود فقط ، ولكن بين كافة فئات المجتمع وألوانه وأعراقه وملله وطبقاته وشتى تنويعاته التي في ظل المشاركة السياسية ، تعتبر نقاط قوة وليست نقاط ضعف ، إذ في ظل المشاركة السياسية يكون التنوع تكاملاً ويكون الاختلاف صحة لا مرض ولا خلف حيث يسهم كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والمعنوي أو الروحي .

لا شك أن المشاركة السياسية لها أثر عظيم على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة ؛ وعلى مستوى الفرد حيث تنمي الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية ،

ولم يدر في خلد ممن دعوا إلى حصول المرأة على حقوقها السياسية في مطلع القرن الماضي أن الطريق إلى هذه الحقوق ستطول وأنها ستكون مليئة بالعقبات ، وأن الخطى فيها ستتعثر.

وقبل التحدث عن مدى ما تحقق من هذه المشاركة أرى بضرورة الاطلاع على اتفاقية صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل حوالي خمسين عاما ،

وتحديدا بتاريخ في ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٢ م وذلك لالتصاقها الوثيق بموضوع الدراسة وعنوانها:(اتفاقية خاصة بشأن الحقوق السياسية للمرأة): جاء فيها " إن الأطراف المتعاقدة ، رغبة منها في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، واعترافاً منها بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون في حرية ، والحق في أن تتاح له . على قدم المساواة مع سواه . فرصة تقلُّد المناصب العامة في بلده ، ورغبة منها في جعل الرجال والنساء يتساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها ؛ طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وقد قررت عقد اتفاقية على هذا القصد ، وقد اتفقت على الأحكام التالية [٣]:

المادة الأولى : للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات ؛ بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز .

المادة الثانية : للنساء الأهلية في أن يُنتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام ، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز .

المادة الثالثة : للنساء أهلية تقلُّد المناصب العامة ، وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز .

وفي مؤتمر عُقد بالعاصمة الأمريكية واشنطن [٤]، تم دعوة ٥٠ سيدة من الشخصيات النسائية العربية ؛ من الناشطات في العمل النسائي والصحفي من ١٤ دولة عربية . وقد تقدمت ابنة نائب الرئيس الأمريكي تشيني إليزابيث . في هذا الجانب . بفكرة حازت إعجاب الإدارة الأمريكية التي لا تحاول السيطرة على المنطقة العربية فحسب ، بل تسعى إلى السيطرة على العقول ، وفرض ثقافتها بالقوة على الدول العربية ، حيث تم إقرار البرنامج تحت عنوان :" الإصلاح

الديمقراطي بمنطقة الشرق الأوسط" ، رصدت له الإدارة الأمريكية خمسة مليارات دولار ، وتشرف عليه إليزابيث بنفسها؛ بزعم تحسين أوضاع المرأة والديمقراطية والتعليم .

وعُقد لقاء في واشنطن بين، تم فيه دعوة سيدات عربيات وبين إليزابيث تشيني وعدد من زوجات نواب الكونجرس من المنتميات إلى جماعات الضغط الصهيونية في حضور – شارلوت بيرس– مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للعلاقات العامة.

وقد قامت السيدات العربيات بسرد حالات الإحباط السياسي والقهر التي يعانين منها في بلادهن .

وتناولت وسائل الإعلام الأمريكية اللقاء ، خاصة صحيفة " واشنطن بوست" في عددها الصادر في الرابع من نوفمبر ٢٠٠٢م ، حيث كتب بيتر سلفين مقالاً بعنوان " الإعداد للديمقراطية " ، لخص فيه الهدف من الندوة ، وجاء فيه أن قرابة خمسين امرأة عربية تحدثن في واشنطن عن إحباطهن من السياسات في دولهن ، ويشعرن بالإحباط والقهر في ظل الأنظمة العربية القائمة ؛ زاعمة أنه يتم قمع رغباتهن في العمل السياسي ، وأعربت السيدات عن استيائهن من سياسة بلادهن التي تمنعهن من مزاولة أي نشاط ، وابتكار حكوماتهن العراقيل بينهن وبين وصلهن للسلطة.

وهذه "إلين سوربري" سفيرة الولايات المتحدة ومندوبتها إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بأوضاع المرأة(٥) ؛ تصرح في كلمة ألقتها في الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في ٢٠٠٣/٤/١٠م ، بأن :" توسعة مشاركة النساء السياسية في جميع أنحاء العالم هدف مهم آخر ؛ ذلك أن تعزيز حقوق النساء من خلال المشاركة السياسية يُحسن ليس فقط حياة النساء وإنما حياة عائلاتهن أيضاً ، ويُحسن المجتمعات المحلية والمجتمع الكبير في جميع أنحاء العالم .

ولم يكن متصورا حينئذ ، على الأرجح أن هذا الطريق سيكون متعرجا ، وأن بعض ما فيه من عقبات سيفرض العودة إلى الوراء، وربما اعتقد كثير منهم أنه قبل أن ينتهي القرن الذي افتتحوه بدعوتهم تلك ستكون المرأة قد نالت حقوقها السياسية كاملة .

وخصوصا عندما وصلت سيدتان إلى البرلمان المصري للمرة الأولى في يوليو ١٩٥٧ م ولكن بعد نصف قرن على ذلك التاريخ ، لم يتأت للمرأة المصرية أن تحقق تقدما يذكر في تمثيلها البرلماني. وانتهى الأمر بإثارة قدر كبير من الجدل حول التمثيل البرلماني للمرأة.

والواقع أن المشاركة السياسية ليست من قبيل الديكور ولا يكتفي أن يقال بشأنها أن نوابا رجالا كانوا يطرحون من القضايا ومشروعات القوانين ما يحقق مصالح النساء .

ذلك لأن مشاركة المرأة السياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بوضعها في هذا المجتمع والدرجة التي بلغها تطوره ، كما تعتبر مؤشرا على مدى التطور الديمقراطي في البلاد.

أن مشاركة المرأة سياسيا تعد سبيلا للارتقاء بظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما تمثل نتاجا لما حققته المرأة في كافة الجوانب المجتمعية.

ثانيا : الدور السياسي للمرأة– أرقام وإحصائيات –:

على الرغم من أهمية الدور السياسي للمرأة إلا أنه يأتي في وضع لا يتناسب مع مكانتها في المجتمع المصري ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن مشاركة المرأة سياسياً لم تكد تتعدى ٥% على صعيد مؤشرات المشاركة السياسية.

اقتضى الأمر تخصيص مقاعد محجوزة للمرأة في مجلس الشعب عام ١٩٧٩م ، ثم عاد عام ٢٠٠٩م لضمان تمثيلها كمياً ، ولكن دون أن يكون هناك ما يضمن تميز هذا التمثيل وجدواه ، مادام المجتمع الذي ارتد على أعقابه غير مقتنع في معظمه بدور سياسي لها ، ومن ثم فقد أوضحت الدراسات والتقارير الدولية المعنية بتمكين المرأة ، أن مصر تندرج ضمن قائمة الدول التي لا تحظي فيها المرأة بفرص تمكين سياسي مقبولة عالمياً . ففي دراسة للاتحاد البرلماني الدولي عن التمثيل البرلماني للنساء في ١٨٨ دولة حول العالم نُشرت عام ٢٠٠٨، جاءت مصر في المرتبة ١٣٤ ، حيث لم تتجاوز نسبة وجود المرأة المصرية كنائبة في البرلمان ٢% فقط [٦]، والمثير في الأمر أن هذه النتائج المتواضعة لم تتناسب بأي حال مع الوجود الفعلي للمرأة في المجتمع المصري ، حيث تمثل نسبة ٤٩% تقريباً من إجمالي عدد السكان ، و٢٥% من قوة العمل ، و٤٩% من طلاب الجامعة و٤٠% من مجموع الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات.

ومن ثم يمكن بلورة المشكلة في تدني مستوى المشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين القومي ، والمحلي ، من حيث :

. تدني نسب تمثيلها في المجالس التشريعية المنتخبة .

. تدني نسب تمثيلها في المناصب السياسية العليا .

. تهميش المرأة من قبل جميع الأحزاب والتيارات السياسية ، على نحو ما بدا في الانتخابات البرلمانية وتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور .

. انخفاض معدلات مشاركتها في التصويت ، مقارنة بنسبتها الفعلية في المجتمع .

ـ تفاقم المشكلة على المستوى المحلي ، ولا سيما في صعيد مصر والمحافظات الحدودية حيث تتزايد وطأة العادات والتقاليد ، والطبيعة الذكورية العشائرية ، في المجتمع .

وكان من أهم الأسباب المباشرة للمشكلة :

. العادات والتقاليد وغياب دعم تحفيز الأسر للمرأة على المشاركة السياسية.

. عدم إدراك العناصر النسائية لقدرتها على التأثير في الحياة السياسية .

. قصور الأحزاب السياسية عن استيعاب الطاقات النسائية كماً أو كيفاً .

. عدم قدرة العناصر النسائية على مواجهة المتطلبات اللازمة للعملية الانتخابية .

. انخفاض مستوى الدخل وما يترتب عليه من عدم اهتمام بالحياة السياسية

وللحد من وطأة المشكلة : يمكن القول أن تدني معدلات المشاركة السياسية للمرأة ، على الصعيدين القومي والمحلي ، يمثل مشكلة تاريخية معقدة يصعب التعامل معها من خلال نشاط واحد أو إجراء منفرد .

فتلك المشكلة التي تمثل نتاجاً لواقع اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي ، عانت منه المرأة على مدى قرون خلت ، تقتضي حزمة من الإجراءات والنشاطات المتكاملة والمتزامنة ، ونتج عن ذلك :

. ازدياد معدل الوعي والمشاركة السياسية .

ـ إيجاد عدد من القيادات النسائية التي يمكنها الإسهام في التوعية السياسية لغيرها .

. وجود عدد من العناصر النسائية المؤهلة وتستطيع تقلد المناصب .

وهكذا تجلى للمرأة المشاركة السياسية في العديد من الدول العربية : في بعض دول الخليج منها قطر والبحرين والكويت ودولة عُمان .

أما بالنسبة لمصر ؛ فإن مشاركتها النسائية السياسية تعد متقدمة على مستوى الدول العربية .

فقد أصبح حقل الدبلوماسية المصرية حافلاً بالموظفات من النساء ، بعد

أن صارت هناك امرأة دبلوماسية بين كل ستة رجال ، الأمر الذي بات معه الرجال يخشون من احتكار النساء للوظائف الدبلوماسية !!

ووفقاً لإحصاءات وزارة الخارجية المصرية[٧] ؛ فإن النسبة في ازدياد مستمر ؛ فقد التحق بالسلك الدبلوماسي مؤخراً الكثير من شاغلي وظيفة ممتاز ، والعديد من شاغلي وظيفة سفير، وكذا من شاغلي وظيفة وزير مفوض نساء وهي تعد النسب الأعلى من نوعها منذ نحو نصف قرن ؛ الأمر الذي يفسر بأنه يشكل تقدماً نسائياً مقابل تراجع الرجال في هذا المضمار .

وتشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من ٢١ رئيس بعثة دبلوماسية من النساء، بينما تزيد النسبة في الدرجات الأقل ؛ إذ إن سدس العاملين في السلك الدبلوماسي نساء ، كما أن هناك سفيرة فوق العادة ضمن ١١ سفيراً لمصر على مستوى العالم.

وتمضي إحصاءات الخارجية المصرية إلى القول إن عدد الدبلوماسيات بلغ ١٦١ امرأة من أصل ٩٠٠ دبلوماسي يشكلون واجهة مصر أمام دول العالم .

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتورة " فايزة أبو النجا" التي كانت تشغل منصب وزيرة الدولة للشؤون الخارجية ، وهو منصب وزاري مستحدث في التشكيل الحكومي في مصر ، وهو خلاف منصب وزير الخارجية في ختام مشوارها الدبلوماسي الذي كلل بأول حقيبة وزارية من نوعها عربياً . كما أن هناك عضوات بمجلس الشعب المصري .

كما أنه صدر قرار فخامة رئيس الجمهورية السيد / عبد الفتاح السيسي بتعيين الأستاذة" تهاني الجبالي" أول قاضية في مصر في العصر الحديث ، وقد حدث هذا الأمر بعد محاولات استمرت أكثر من ٥٠ عاماً من تقديم أول طلب لتولي منصب القضاء من الدكتورة " عائشة راتب " آنذاك ، وقد تم رفض طلبها وتقدمت برفع دعوى لمجلس الدولة لشرح هذا الموضوع . ويأتي هذا القرار بتعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية العليا كقاض جالس.

هذا وقد أقام المركز المصري لحقوق المرأة احتفالاً بهذه المناسبة ، شاركت فيه مؤسسات دولية ؛ مثل مؤسسة " كونراد أديناور" واللجنة الفرعية للدول المانحة وممثليها " آرلت أوزاريان" .

وعلى الرغم من ذلك فما زالت الحركات النسائية ومراكز المرأة في مصر تسعى إلى تمثيل أكبر في الانتخابات والمشاركات السياسية ، وذلك من خلال إقامة المنتديات والمؤتمرات الداخلية والخارجية حول هذا الأمر .

وأذكر مثالا على مؤتمر أقامته " جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية بعنوان[٨]" المشاركة السياسية للمرأة : الواقع والتحديات" وذلك بتاريخ ، حيث حضر المؤتمر حينئذ الدكتورة " فرخندة حسن" الأمين العام للمجلس القومي للمرأة، ود/ " أمينة الجندي" وزيرة الشؤون الاجتماعية ، ود/ " مؤمنة كامل" أمينة المرأة بالحزب الوطنى الديمقراطي .

ويهدف المؤتمر إلى تأكيد أهمية ما يسميه (المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة) ، مع إلقاء الضوء على النماذج الناجحة للنساء في العمل العام والعمل السياسي .

وقد صرحت د/ " إيمان بيبرس " رئيس الجمعية أنه تم من خلال المؤتمر تكريم عضوات مجلس الشعب ، وعرض تجاربهن ، ورحلة وصولهن للمجلس ، كما تم تكريم بعض عضوات المجالس الشعبية المحلية ، ورئيسات المراكز والقرى [٩].

لتطوير ودعم جهود المرأة في كل دولة عربية ؛ وذلك بهدف تعزيز مشاركة المرأة في جهود التنمية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وخاصة أن تقرير التنمية الإنسانية العربي الصادر عن الأمم المتحدة قد أكد أن أسباب تراجع معدلات التنمية في المنطقة يعود لأسباب عدة؛ أهمها غياب الحرية، وغياب تمكين المرأة [١٠].

ثالثا : الدور المرتقب للمرأة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م :

تجلى هذا الدور من خلال النسب التي حققتها المرأة في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ٢٥ يناير رغم ما بدا من اتساع نطاق مشاركتها في التصويت في تلك الانتخابات ، بل وفي الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١ م، ثم الاستفتاء على اختيار الرئيس في مايو ٢٠١٢ م وقد تزايدت نذر القلق مع تصاعد بعض الأصوات من هنا وهناك مطالبة بالانتقاص من الحقوق المكتسبة للمرأة المصرية عندما جاءت المرأة المصرية لتضيف لتاريخها المشرف عملا بطوليا جديدا وهو مشاركتها في " ٢٥ يناير " مثلها مثل الرجل وأكثر؛ فوقفت جنبا إلى جنب مع الرجل واعتصمت في "ميدان التحرير" وشاهدها العالم كله وبعد كل هذه المخاطرة وهذا المشوار الطويل لم تجن المرأة المصرية ثمار تلك الانجازات لم تحظ بأية مكاسب بعد٢٥ يناير.

وفوجئت بتهميش وإقصاء لها في جميع مجالات الحياة بداية من القوانين التي استمرت تناضل من أجل الحصول عليها إلى استبعادها تماما من كل مواقع صنع القرار، وتم تقليص مساهمتها في المرحلة الحالية ولم تجد لها دورا في المشهد السياسي.!!

وعندنا جاءت مرحلة الانتخابات البرلمانية وأصبحت المرأة في متاهة كبيرة نتيجة اصطدام المرأة بإلغاء "الكوتة" بدون وجود بديل، فكانت الكوته في البرلمان ب٦٤ مقعدا للمرأة وكانت سائدة في الانتخابات لعام ٢٠١٠م .

وقد تقدم الترحيب بالكوته النسائية في السابق كمكسب لتمثيل المرأة السياسي في مصر، ولكن شعر البعض أن الكوته لم تطبق كما يجب، وسعى الناشطون إلى إلغاء نظام الكوته النسائية الخاص بالأنظمة السابقة آملين في استبدالها ببديل أفضل لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة بدلا من ذلك.

وفي انتخابات برلمان ٢٠١١ وجدت إجراءات تحد من عدد المقاعد التي يمكن المرأة أن تحصل عليها في الانتخابات التي جرت مؤخرا، وبحسب القانون المصاغ وقتئذ، يطلب من كل حزب أن يعين امرأة واحدة على الأقل على لائحته الحزبية هذا ما جعل الناشطون يعربون عن خشيتهم من هذا الإجراء خوفا ألا يمثل البرلمان القادم نصف المجتمع المصري "النساء" ونتيجة لكل ذلك تجتمع الأغلبية علي أن الدور السياسي للمرأة أصبح مهمشا بعد يناير.

خاصة بعد فوز الإسلاميين بأغلبية مقاعد مجلس الشعب ؟ ذلك الأمر الذي أثار مخاوف جمعيات حقوق المرأة والناشطين وقاعدة عريضة من النساء .

وهكذا لم يبدُ أن تزايد معدلات مشاركة المرأة السياسية في إطار ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث ، ومن خلال إقبالها الملموس على التصويت في الانتخابات والاستفتاءات .

لم يبدُ أنه قد أتي ثماره على المرأة المصرية بعد ، وقد تعيد تلك الحقيقة المرة القول بأن مشاركة المرأة لا تصب في مصلحتها بقدر ما يتم توظيفها لغايات أخرى على نحو ما بدا من تخصيص مقاعد لها في مجالس نيابية شابها التزوير والبطلان، وبهدف تجميل مؤشرات مشاركة المرأة المصرية على الصعيد الدولي.

ومن ثم لم يعكس ارتفاع نسبة المرأة في تلك المجالس تغيراً في أدائها ، ولا ترتب عليها اهتماماً أكبر بتحسين الظروف المعيشية للمرأة المصرية .

والناشطة النسوية ورئيس المركز المصري لحقوق المرأة "نهاد أبو القمصان" تحدثت للحوار عن رأيها في قضية تهميش المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير قائلة[١١] :

مع الأسف الشديد لم تحصل المرأة علي مكانتها في الحياة السياسية لا قبل ثورة ٢٥ يناير ولا بعدها؛ فالمرأة المصرية تتعرض للتهميش والإقصاء والعنف بجميع أشكاله بعد الثورة! وهذا واضح للجميع وما حدث مؤخراً من "سحل" لعدد من المتظاهرات في الشوارع يعد دليلاً واضحاً على ذلك، وحالة الاستهداف هذه

لا تقتصر على هذه الأحداث فقط وإنما كانت هناك العديد من الحالات التي تؤكد على تهميش المرأة .

ولفتت الناشطة "نهاد أبو القمصان" أن "المرأة المصرية كانت شريكاً أساسياً في ٢٥ يناير، وكان دورها فعالاً في ميدان التحرير، ولا يستطيع احد إنكار هذا الدور العظيم، وما يحدث الآن شيء مؤسف ضد المرأة بتجاهلها والنظر إليها نظرة دونية تقليدية وكأنها كائن درجة ثانية، وهو لا يتناسب تماماً مع حجم مشاركتها في الثورة، فالمساواة في النضال تعني المساواة في الحقوق والواجبات.

وتشير "أبو القمصان" إلى أن هناك شواهد في الآونة الأخيرة تشير إلى وجود اتجاهات تريد تقليص دور النساء في مصر في المرحلة الحالية مما قد يؤدي إلي تراجع مساهمتها في مرحلة ما بعد الثورة" وأوضحت أن "الإقصاء بدأ منذ تشكيل اللجنة التي قامت بإجراء التعديلات الدستورية؛ وهذه اللجنة خلت تماما من أي وجه نسائي، بالرغم من وجود عدد كبير من الكفاءات النسائية التي تصلح لهذه المهمة، وأيضا عند تشكيل حكومة الدكتور "عصام شرف" تجاهل المرأة المصرية في كل شيء، وحدث للمرأة استبعاد فعدد الوزيرات تقلص بشكل كبير في حكومة شرف" وتم اختيار سيدة واحدة هي الوزيرة "فايزة أبو النجا".

وحدث إقصاء أيضا للمرأة في التشكيل الوزاري ، حيث إن هذا التشكيل مخيب للآمال ، وهذا يؤكد أن إقصاء المرأة من مواقع صنع القرار هو قرار سياسي في المقام الأول ....

وعن الانتخابات البرلمانية أرجعت "نهاد أبو القمصان" أسباب فشل المرأة في انتخابات برلمان الثورة إلى عوامل عديدة من بينها" :إلغاء الكوته النسائية في البرلمان، وتعديل قانون الانتخابات الجديد الذي جاء في صالح الرجل؛ والذي يقضي بان يكون في قائمة كل حزب امرأة واحدة على الأقل دون أن يلزم بوضع المرأة في مركز متقدم في القائمة، أصبح هذا القانون "ظالم للمرأة".

وهذا الأمر سيهدد بعدم وجود المرأة بمجلس الشعب القادم، هذا بالإضافة إلى ضيق الوقت المخصص للدعاية الانتخابية في ظل معركة شرسة مع التيار الإسلامي الذي أكد سيطرته على الشارع، ومن هنا كان من الصعب وجود مكان للمرأة يخولها الدخول في منافسة عادلة، من ناحية أخرى فإن نظرة المجتمع للمرأة لم تتغير بشكل ملحوظ بعد الثورة فما زال البعض يرى أن دورها ينحصر في وظائف معينة، وأن حصولها على مقعد برلماني يعد بمثابة حلم وشرف لها.

ويكفي أن أحد التيارات الدينية اعتبر أن صورة المرأة عورة، ورفض إضافة صورة المرشحة، واكتفى بوضع اسمها فقط!! إن السلوكيات التي تنتهجها الأحزاب الدينية بشكل عام مثل حجب صورة المرشحة واستبدال صورتها في الدعاية الانتخابية بصورة وردة، أو صورة زوجها في بعض الأحزاب الدينية هذا الأمر إهانة وإهدار لحقها في التعبير والمشاركة السياسية في المجتمع.

بالإضافة إلى القوي السياسية الدينية والمؤسسات الإسلامية والمسيحية التي مازال يهيمن عليها أيضا الفقه التقليدي الذي يضع المرأة في دور هامشي في الحياة السياسية والأنشطة العامة، لذلك يقوم بعضهم بفرض أفكار فقهية تحط من دور المرأة تحت مقولات شعاراتية بأن دور المرأة في المجتمع عظيم ولكن يتمركز في تربية الأسرة فقط " !!

وعن الرأي القانوني والدستوري لوضع المرأة المصرية بعد يناير تقول المستشارة "تهاني الجبالي" نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا[١٢]: "المرأة المصرية أبهرت العالم كله بما قدمته في يناير لأنها كانت في مقدمة الصفوف؛ ولا يستطيع أحد أن ينكر أنها كانت بكل أجيالها وأطيافها في مقدمة المشهد الثوري ليس ذلك فقط، فهي مازالت أيضا حاضرة إلى اليوم في مقدمة مشهد المطالبين بالعدالة الاجتماعية،

وللأسف هذا المشهد لم يحترمه كل أطراف المعادلة السياسية في مصر! فقد تم إقصاء المرأة من كل الأدوار التي حصلت بعد يناير وبالتالي لم تأخذ حقها، خاصة داخل الدوائر التي تصنع القرار في هذه المرحلة الحرجة، وكأنها لم تشارك بهذا الشكل الذي يحكي عنه العالم كله اليوم، وذلك من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي لا يمكن أن تستقيم في ظل تغييب المرأة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من النسيج السياسي المصري"

وعن غياب المرأة في برلمان الثورة تقول:" الجبالي":"إن هذا تحديدا يعد جريمة في حق المرأة ويمحي صورتها من مستقبل مصر؛ وقد مارست التيارات السياسية المصرية سواء الليبرالية أو الإسلامية إقصاء واضحا ضد المرأة وأتضح ذلك في قائمة مرشحيهم للانتخابات البرلمانية " .

وأكدت "الجبالي" في هذا السياق أن "جميع القوى السياسية لم تقم بدفع المرأة في مقدمة المشهد السياسي بالرغم من الملايين من النساء في مصر حيث تركوا المرأة تقوم بهذا الدور بنفسها من خلال مبادرات فردية أو بمساعدة منظمات المجتمع المدني لخوض الانتخابات" .

وأعربت "الجبالى" عن تخوفها من عدم احتفاظ المرأة بمكانها ووضعها في الدستور مطالبة بأن يكرس القانون هذا الحق وأن تحافظ النساء على حقوقهن.

وأن أي اعتداء على الحقوق الدستورية الأساسية للمرأة المصرية هو في حقيقته اعتداء على الحقوق الأساسية لكل الشعب المصري لأنه مخالف لمبدأ المساواة أمام القانون كما خالف مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحاسب المرأة والرجل على أي جريمة بنفس العقاب ....

وفي البعد النفسي السياسي لهذا الموضوع تقول الدكتورة "زهرة خليل" أستاذة علم النفس السياسي في جامعة القاهرة [١٣]: المرأة المصرية تعاني بدرجة كبيرة من الاضطهاد والاستبعاد على كل المستويات؛ فهي تعيش في مجتمع ذكوري ودائما

ما ينظر لها على أنها اقل، ونتيجة لهذا الاستبعاد أصبح وضع المرأة مهينا، واتضح ذلك في الأحزاب السياسية التي لم تضع امرأة على رأس قائمة بل كانت تأتي في ذيل القوائم معللين ذلك بأن المجتمع نفسه ليس جاهزا لقبول امرأة في البرلمان.! وتوضح الدكتورة "زهرة" أن التيارات والأحزاب السياسية المختلفة في مصر لا يهمها الحياة الديمقراطية؛ ولا دور المرأة، فكل ما يهمهم الحصول على المقاعد في البرلمان بأي ثمن.

ويمكن القول بقدر من اليقين أن المرأة المصرية قد شاركت بالتصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات بنسب تفوق ما قُدر لها أن تجنيه ، والسبب في ذلك أن مشاركتها كانت لا تضع مصالح المرأة نصب عينيها.

فعلى مدى عقود طويلة تم استغلال أصوات النساء ، لاسيما في الريف ومحافظات الحدود ، لدعم مرشح العائلة أو القبيلة بصرف النظر عن مدى صلاحيته أو كفاءته .

ويبدو أن بعض الفصائل والتيارات السياسية في أعقاب ٢٥ يناير لم تدرك بعد أن المرأة قد كشفت عن وعي سياسي أكبر في أحداث يناير وما تلاها من انتخابات واستفتاءات ، فبينما تخاطبها لدفعها للمشاركة بالتصويت ، إلا أنها . أي تلك الفصائل والتيارات . مازالت محجمة عن تمثيلها بالشكل اللائق على قوائمها ، وما زالت غير مهتمة بالحديث في برامجها وخطاباتها السياسية عن مصالح المرأة التي يتم حشدها للتصويت ، تحت راية شعارات عامة لم تجن المرأة تاريخياً من ورائها شيئاً من قبيل شعارات التصويت للاستقرار أو التصويت للدين.

ويجدر بالمرأة المصرية أن تعي دورها السياسي والذي لا يتعارض مع الدين ففي صدر الإسلام لم تبحث يوما ما عن مال أو جاه ، ولكنها كانت تغار على دينها وتحاول قدر المستطاع أن تعمل في إطار ما سمح به لها لتكون سببا نحو رفعة الإسلام بعد أن دخلت في العمل السياسي بفاعلية .

وذللت كافة العقبات أمام زوجها المشارك في المعارك والغزوات جنبا لجنب مع النبي صلى الله عليه وسلم .

وشهد الإسلام العديد من المحاورات السياسية الاجتماعية الأدبية ، بل والعلمية التي كان للمرأة دور مؤثر فيها ، يهدف إلى التنوير وصلاح المجتمع والجدال الراقي لأجل المعرفة والاطلاع والتثقيف ، إلى أن صارت قدوة ومعلمة لشيوخ السلف الصالح ، ورائدة في مدارس بن حنبل رضي الله عنه ومشاركة في ساحة القتال التي تعد أهم وأعلى الأدوار السياسية [١٤].

وهكذا يحضها الدين على المشاركة السياسية للحفاظ على حقوقها وأن الاستقرار لن يتحقق ما ظل نصف المجتمع عاجزاً عن تلبية طموحاته المشروعة أي تلك الحقوق والطموحات التي ظلت مهملة لعقود طويلة ، بفعل إهدار فاعلية القوة التصويتية للمرأة لصالح مرشح العائلة أو القبيلة ، أو بفعل تزييف وعيها بشعارات لا ترى مصالحها .

فضلاً عن الاستخدام السياسي الواسع لقوانين الأحوال الشخصية ، فقد استخدمت تيارات الإسلام السياسي قوانين الأسرة والطفل لتقييد حقوق المرأة والتمكين من السيطرة على المجتمع وكانت قضايا الطفل هي رأس الحربة التي تداعب بها مشاعر البسطاء وغير المتخصصين .

وهكذا تعاملت القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها مع المرأة للأسف على أن يقتصر دورها على ملء الميادين وما أن تبدأ مفاوضات السياسة لا يلتفت لمطالب المرأة ، بل هذا الحديث لا يريح الكثيرين أيا كانت انتماءاتهم ، وبذلك يتم إقصاء المرأة بدءا من ما سمى ائتلاف شباب الثورة وما تلاه .

وتركت المرأة وحيدة تناضل من أجل حقوقها التي يرفضها التيار الإسلامي ولا يتحمس لها التيار المدني . حتى أصبحت مصر على ما يبدو لي الأولى

عالميا في تراجع مكانة المرأة السياسية حيث وصلت إلى المركز ١٢٦ تليها الدول الفاشلة . [١٥]

وللأسف الشديد سقط التيار المدني في هذا الفخ لنجد من يناقش الأمر وكأنه قضايا حقيقية وليس جزءاً من تغيير نمط الحياة في مصر على غرار ما فعلوا في أفغانستان وغيرها .

لكن ومع كثرة الطبول التي دقت على رؤوس النساء في مصر والرعب والعزلة التي عاشتها خلال عامين منذ ٢٥ يناير ، استعادت المرأة المصرية لصوتها حيث خاضت تجربة التصويت لخمس مرات متتالية ما بين انتخابات واستفتاءات وقد أثبتت الكتلة التصويتية النسائية وعياً كبيراً لا سيما في الانتخابات الرئاسية ، حيث جعلت المعركة صعبة بين مرشح يمثل الإسلاميين وتدعمه القوى الثورية ومرشح يقال عنه يمثل النظام البائد ، لينجح ممثل الثورة بطعم الهزيمة بعد أن أثبت النساء أنهن كن أكثر وعياً من القوى الثورية .

رابعا: الدور المشرف للمرأة في ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣م وما بعدها :

وهنا لم تخرج النساء للتصويت فقط وإنما للاحتجاج على المحاولات لاستبعادهن ، لذا أصرت النساء على المشاركة بشكل أكثر فاعلية في ثورة ٣٠ يونيو لمطالب عامة ، في القلب منها مطالبها التي لم تتحقق وستكون النساء قوة مؤثرة لعل القادمين بعد مرسي يكونون تعلموا أن الديمقراطية لن تتحقق دون ضمان مشاركة النساء ، والأهم ألا تقع النساء في فخ تأجيل مطالبهن لما بعد ما يسمى الاستقرار ، فلا استقرار دون حقوق النساء حتى لا يكون ما بعد مرسي أسوأ "[١٦] .

فقد آن الأوان من هذا المنطلق لتدرك المرأة مدى قدرتها الهائلة التي تمتلكها ويكفيها فخر أنها استعادة مكانتها واستجمعت طاقاتها في دورها المشرف في ٣٠ يونيه .

وعلى الرغم مما واجهن من حملات منظمة من التهديدات وذلك لإرهابهن ومنعهن من المشاركة ، لأدراك الجميع أن الثورة ما كانت لتنجح دون النساء في مصر اللاتي اندفعن ودفعن أسرهن للنزول .

وتجلى لنا ذلك بوضوح عندما تركت بحناجر ملتهبة تكسر طبيعتها الهادئة ووجوه متشبعة بالحرية تلفحها نسمات هواء العصرية ، وقفن بثبات الأبطال يناجين الشهداء في قبورهن، باعثات إليهم تحية خاصة " وحياة حقك يا شهيد.. هذه الليلة مصر في عيد " في دوائر حاطها الشباب وقفت بنات مصر تتباهى بوطنيتها .

لذا كان صوتهن يزأر في الميدان مناطحًا أصوات الرجال: " ارفعي رأسك فوق أنت مصرية" ، و" والشعب قال كلمته" . وهنا لا يهم العدد ، الأهم الرسالة التي حملنها بإصرار كانت تزيد لحظة بعد أخرى على إيصالها بل وتنفيذها في تنوع رهيب في دائرة تمتد بوسع الوطن لأصوات ناعمة انطلقت تحمل قوة تهتف :

.. صوت المرأة ثورة ... هتافات خرجت من حناجر مؤنثة وقلوب كانتا ترتعش خوفا وانطلقت ليأخذ حقوقها ، وإلى جوارها أطياف من المصريين ، جمعهم الإصرار على أخذ الحق واستعادة " مصر التي في خاطرهم "وثارت المرأة على التقزيم والتحجيم

بل أن صلابتهن في مواجهة كل الانتهاكات سواء ضدهن أو ضد آسرهن ألهمت الكثيرين وألهبت عزيمتهم وتعاملت جميع القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها مع المرأة كوقود أساسي وعصب رئيسي للمعركة السياسية .

وعندما بدأت مشاورات تشكيل حكومة ما بعد ٣٠ يونيو مباشرة ، كان الحديث عن تعيين أربع أو خمس وزيرات على الفيس بوك ومواقع التواصل الاجتماعي والذي وصفهم " بالمزز" في توصيف لا يرى من المرأة غير جسدها.

وامتلأت صفحات التواصل بحمد الله بعد قيام ثورة ٣٠ يونيو الذي نقلتنا على سبيل المثال إلى عصر د / داليا السعدني لوزارة البحث العلمي ، ود /درية شرف الدين لوزارة الإعلام ،و د/مها الرباط لوزارة الصحة ، ود/ إيناس عبد الدايم لوزارة الثقافة ، د/ليلى راشد اسكندر لوازرة البيئة ومحافظات نساء وغيرهن كثيرات فيما بعد.

وهذه التغيرات تعد جزء من حصيلة سنوات متواصلة من عرق ودم ووقف عن العمل وفصل من العمل واعتقال واستشهاد و نضال ممتد للمرأة المصرية منذ هدى شعراوي في ثورة ١٩١٩م ، وحتى سقوط شهيدات ٢٥ يناير ٢٠١١م ، ومرورا بحالات الاضطهاد والإهانة التي يتعرض لها النساء لمنعهم من المشاركة وحتى قيام ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م وما بعدها حتى اطلق على عام ٢٠١٧ بعام المرأة إيمانا من تقدير القيادة الحكيمة الرشيدة المتمثلة في فخامة رئيس الجمهورية السيد / عبد الفتاح السيسي بدور ومكانة المرآة وما يجب أن تكون عليه ، وذلك خطوة على طريق تطور المشاركة السياسية للمرأة في مصر.

أهم النتائج وأبرز التوصيات :

- لقد شاركت المرأة المصرية منذ مطلع التاريخ مع الرجل في جميع مراحل الحياة وفي شتى المجالات، وساعدت في خلق المجتمع المصري.
- على الرغم من أهمية الدور السياسي للمرأة العربية عامة والمصرية خاصة إلا أنه يأتي في وضع لا يتناسب مع مكانتها المجتمعية.
- ما زالت الحركات النسائية ومراكز المرأة في مصر تسعى إلى تمثيل أكبر في الانتخابات والمشاركات السياسية ، وذلك من خلال إقامة المنتديات والمؤتمرات الداخلية والخارجية حول هذا الأمر .
- المرأة المصرية كانت شريكاً أساسياً و فاعلا في تقدم ورقي الوطن ولا يستطيع أحد إنكار هذا الدور العظيم ومازال يسجل التاريخ للمرأة المصرية هذه النجاحات .

وبعد كل هذه المخاطر وهذا المشوار الطويل لم تجن المرأة المصرية ثمار تلك الانجازات و لم تحظ بأية مكاسب بعد٢٥ يناير.

- ليس من الغريب أو المفاجئ أن يأتي تشكيل الوزارة الجديدة في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو بأربع أو خمس سيدات وهي بداية لتصحيح وضع النساء وتوليهم المناصب العامة على أساس الكفاءة .
- **وكان من أبرز التوصيات** : يجب أن تسعى المرأة إلى توجيه قدرتها نحو ما يحقق لها مصالحها المتمثلة في عدم انتهاك أدميتها وتوفر لها تعليم أفضل وخدمات صحية أجود ومساهمة عادلة في النشاط الاقتصادي .
- لا يمكن لأي دولة أن تصبح ديمقراطية حقة إذا تعمدت إخماد صوت أكثر من نصف سكانها . فبناء مجتمعات جيدة التنظيم يستدعى الإصغاء إلى القطاع النسائي كمجموعة ، وأخذها بعين الاعتبار في العملية السياسية .

- و يجدر بالمرأة المصرية أن تعي دورها السياسي والذي لا يتعارض مع الدين بأي حال من الأحوال فمنذ صدر الإسلام حملت السيف وداوت الجروح وأجارت المستجير وبايعت وعارضت.
- أن أي اعتداء على الحقوق الدستورية الأساسية للمرأة المصرية هو في حقيقته اعتداء على الحقوق الأساسية لكل الشعب المصري لأنه مخالف لمبدأ المساواة أمام القانون كما خالف مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحاسب المرأة والرجل على أي جريمة بنفس العقاب ....

-تظل المرأة المصرية في مقدمة الصفوف ولابد أن يكون لها دورا فاعلا في كافة المستويات لأننا على أعتاب مرحلة انتقالية هامة جدا وفيها يتم رسم مستقبل مصر.

ختاماً أقول :

المرأة المصرية تستحق أكثر من ذلك بكثير وتستحق أن تكرم بدل أن تهمش ويأتي عليها الوقت التي نبحث لها في عن دور في الحياة السياسية الجديدة ... فوجود المرأة المصرية في الحياة السياسية يصب في مصلحة الوطن و سيكون إضافة لمصر كلها.

ثبت المراجع:

١. موقع الحوار المتمدن . على الشبكة العنكبوتية .
٢ـ برنامج المرأة والمشاركة السياسية . المجلس القومي للمرأة ، د/ حسن سند ، د/ عبد السلام نوير ٢٠١٣ م
٣ـ منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HUMAN RIGHTS WATCh) على الشبكة العنكبوتية : http//www. Hrw.org /un _ htm/Arabic .
٤. موقع (لها أون لا ين) على الشبكة العنكبوتية وهو موقع خاص بالمرأة وجريدة الأهرام العدد ٤٢٣٥١ بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٢م .
٥. موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الشبكة العنكبوتية .
٦ـ برنامج المرأة والمشاركة السياسية . المجلس القومي للمرأة ، د/ حسن سلامة ٢٠١٣ م .
٧ . موقع (لها أون لا ين) على الشبكة العنكبوتية.
٨. موقع (مركز الأخبار : أمان) على الشبكة العنكبوتية .
٩. موقع (مركز الأخبار : أمان) على الشبكة العنكبوتية .
١٠. المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير . د/فؤاد بن عبد الكريم آل عبد الكريم . مجلة البيان ١٤٢٥ هـ .
١١. موقع الحوار المتمدن . على الشبكة العنكبوتية .
١٢. موقع الحوار المتمدن . على الشبكة العنكبوتية
١٣. موقع الحوار المتمدن . على الشبكة العنكبوتية
١٤. جريدة صوت الأزهر ٨ مارس ٢٠١٣ العدد ٧٠٢ .
١٥. جريدة الوطن . مصر ٢٠١٣/٦/٢٢ . العدد٤١٩.
١٦. جريدة الوطن . مصر ٢٠١٣/٦/٢٢ . العدد٤١٩.
– موقع الحوار المتمدن . على الشبكة العنكبوتية . الهامي الميرغني .